وزير الإسكان يرحب باعتماد مجلس الوزراء ضوابط البيع والتأجير على الخارطة (وافي)

جدة- البلاد

ثمّن معالي وزير الإسكان الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقيل، اعتماد مجلس الوزراء لعدد من الضوابط ذات العلاقة بنشاط بيع وتأجير الوحدات العقارية على الخارطة (وافي)، مشيراً إلى أنها تأتي امتداداً للدعم اللامحدود والاهتمام المتواصل من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين ، وسمو ولي ولي العهد –يحفظهم الله–، بقطاع الإسكان وتنظيمه وتنميته بما يخدم الوطن والمواطن.

وقال الحقيل في بيان صحافي أمس الأول : " إن التنظيمات التي تم اعتمادها في جلسة مجلس الوزراء اليوم الاثنين، من شأنها الإسهام في تنظيم برنامج البيع على الخارطة (وافي) وفق ضوابط محددة تنص على إيجاد فرص استثمارية ومشاريع عقارية بأساليب متنوعة، مع توفير أعلى مستويات الثقة والأمان بين المتعاملين في هذا المجال، وحماية حقوقهم، لذا فإن من المنتظر أن يدعم هذا البرنامج سوق الإسكان ويساعد في توفير المزيد من المشاريع الإسكانية ذات الخيارات المتنوعة والجودة العالية والسعر المناسب، وذلك تماشياً مع استهداف وزارة الإسكان لدعم العرض وتمكين الطلب وتحقيق رؤيتها في تنظيم وتيسير بيئة إسكانية متوازنة ومستدامة وتحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي، تماشياً مع برنامج التحوّل الوطني ٢٠٢٠ والرؤية السعودية ٢٠٣٠ لرفع نسبة التملّك وتنمية قطاع الإسكان" .

ونوّه معاليه إلى أن نشاط البيع على الخارطة (وافي) يعدّ من بين البرامج المتنوعة والخطط التطويرية التي تعمل عليها الوزارة في إطار تنظيم قطاع الإسكان في المملكة، لافتاً إلى أن هذا النشاط يأتي رافداً لما تم إطلاقه مسبقاً من برامج مختلفة مثل الرسوم على الأراضي البيضاء، وتنظيمات سوق الإيجار، وما سيتم إطلاقه قريباً في إطار الجهود المستمرة التي تستهدف تحقيق تطلّعات ولاة الأمر والمواطنين .

وحول أهداف البرنامج أوضح معالي وزير الإسكان أن برنامج البيع على الخارطة (وافي) يهدف إلى خفض تكاليف تملّك الوحدات العقارية، وحفظ حقوق المشترين من خلال الأنظمة والإجراءات، ورفع مستوى الشفافية في السوق العقاري، إضافة إلى تطوير وتحفيز روح المنافسة بين المطورين من خلال نظام التصنيف، والإسهام في زيادة المعروض من خلال تنمية المشاريع العقارية، وتابع: " كما يهدف إلى تعزيز مقدرة شركات التطوير للتحول من العمل الفردي إلى المؤسسي، والحدّ من عمليات المضاربة المؤثرة سلباً على أسعار العقار، وكذلك الحصول على وحدات عقارية تمتاز بجودة عالية" .

ماجد الحقيل

من جهته أكد الأمين العام لبرنامج البيع على الخارطة (وافي) محمد الغزواني، أن الضوابط الصادرة من مجلس الوزراء تشكّل أهمية قصوى في تطوير نشاط بيع الوحدات العقارية على الخارطة، مبيّناً أنها ستحقق الكثير من الفوائد للقطاع بشكل عام، وللمشترين والمستثمرين على وجه الخصوص، لافتاً إلى أن مبينا أنها تحلّ محل الضوابط المتعلقة ببيع وحدات سكنية أو تجارية أو مكتبية أو خدمية أو صناعية على الخارطة ،وأن أبرز مميزات البيع على الخارطة حصول المستهلك على وحدة عقارية بجودة عالية، وبأسعار منافسة، وتحفيز العديد من الأنشطة العقارية، وتعزيز مقدرة الشركات على التطوير، مشيراً إلى أن الضوابط الجديدة تنص على حظر مزاولة أنشطة بيع أو تأجير أي وحدات عقارية على الخارطة مهما كان غرضها، أو أسلوب تطويرها أو إنشائها، إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم لمزاولة النشاط من اللجنة المعنية بذلك.

تقرير:

السوق العقارية بالخليج ستسجل نموا بنهاية ٢٠١٦

البلاد- وكالات

أكد تقرير حديث أن السوق العقارية بالخليج تبقى مرنة رغم تقلب أسعار النفط، وقد تسجل نموا طفيفا بنهاية ٢٠١٦ ، منوها الى أن هناك مشاريع ضخمة ستدعم القطاع في المنطقة، على رأسها تلك المرتبطة بتنظيم حدثي "دبي إكسبو ٢٠٢٠" وكأس العالم ٢٠٢٢ في قطر.

وكشفت ventures Onsite أن ٦٣٪ من أثرياء المنطقة ينوون الاستثمار بالعقارات خلال العام الجاري، مشيرة إلى أن الإمارات ستبقى الوجهة المفضلة للاستثمارات العقارية نتيجة ارتفاع عدد السكان، وتنظيم "دبي إكسبو ٢٠٢٠" المرتقب، إضافة إلى صدور قانون العقارات الجديد في أبوظبي.

وقال التقرير إن ميزانية المملكة العربية السعودية للعام ٢٠١٦ ستكون لها انعكاسات على القطاع العقاري، غير أنه توقع إضافة مساكن بأسعار معقولة.

أما في قطر، فتوقع التقرير أن تستقر السوق العقارية في البلاد لفترة طويلة، بدعم من الإنفاق على المشاريع المتعلقة بتنظيم فعاليات كأس العالم ٢٠٢٢.

وفي الكويت، سيشهد قطاع العقارات استقرارا في النصف الثاني من العام ٢٠١٦، بحسب التقرير، فيما سيحفز خفض الإنفاق الحكومي في عمان الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع العقارات، كما أنه من المتوقع أن تتحسن معدلات النمو في البحرين خلال السنوات القادمة، ما سيسهم في جذب المستثمرين.

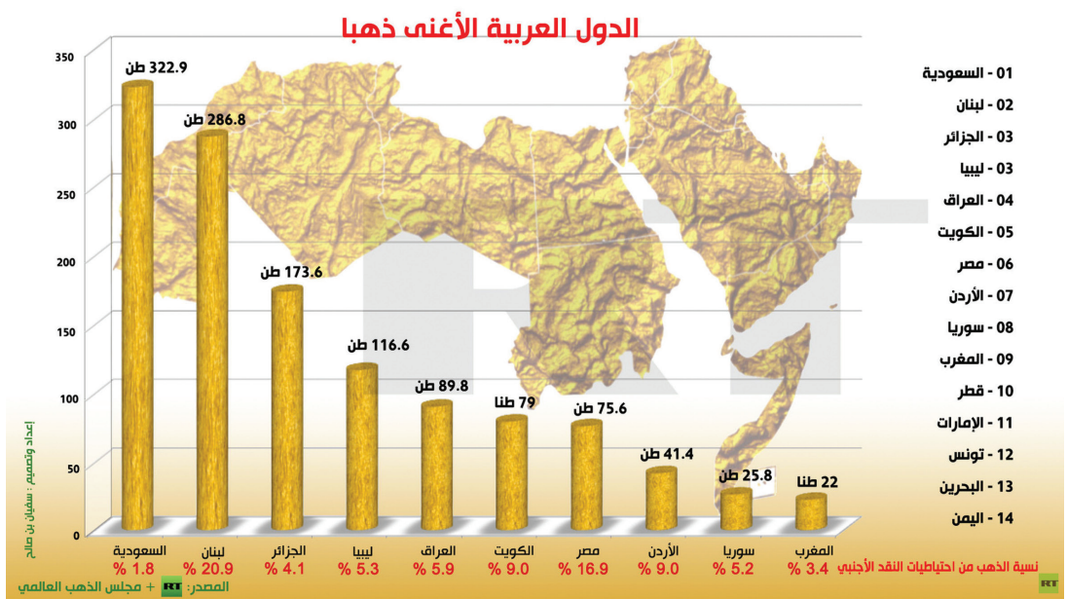

الذهب يستقر مع انحسار توقعات رفع الفائدة الأمريكية في سبتمبر

البلاد– وكالات

استقرت أسعار الذهب أمس الثلاثاء مع تراجع الدولار الأمريكي وسط توقعات بإحجام مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) عن رفع أسعار ألفائدة في سبتمبر أيلول فيما حال صعود أسواق الأسهم من تحقيق المعدن الأصفر مكاسب كبيرة.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية قليلا إلى ١٣٢٧,٨٠ دولار للأوقية (الأونصة) فيما ارتفع الذهب أيضاً في المعاملات الأمريكية الآجلة ٠,٤ في المئة إلى ١٣٣١,٤٠ دولار للأوقية.

وعلى صعيد المعادن النفيسة الأخرى لامست الفضة أعلى مستوى لها فيما يزيد على أسبوعين عند ١٩,٥٧ دولار للأوقية ، وارتفع البلاتين ٠,٩ في المئة إلى ١٠٧٨,٤٠ دولار للأوقية بعدما سجل أعلى مستوى له في أسبوع عند ١٠٧٨,٨٠ دولار في وقت سابق من الجلسة ، فيما زاد البلاديوم ٠,٨ في المئة إلى ٦٨٣,٩٠ دولار للأوقية بعد أن لامس في وقت سابق أعلى مستوى له في نحو أسبوع عند ٦٨٥,٢٠ دولار للأوقية.

النفط يواصل مكاسبه بعد توقيع الاتفاق السعودي الروسي

إعداد - إبراهيم عبد الغفار

ترحيب من كافة دول العالم وبصفة خاصة البلدان العربية والمهتمين بشأن أسواق النفط للاتفاق الذي جرى توقيعه بين المملكة العربية السعودية وروسيا من أجل التعاون في سوق النفط وكبح الانتاج فضلا أن يعمل المنتجان الأكبر في العالم سويا من أجل معالجة تخمة المعروض العالمي من الخام

احتفاء واسع:

احتفت اسواق النفط يوم أمس الأول مواصلة الاحتفاء الى يوم أمس الثلاثاء بتوقيع السعودية وروسيا على اتفاق التعاون الذي جعل النفط يسجل مكاسب قوية في الأسواق ، الأمر الذي وجد استحساناً من الدول العربية المصدرة للنفط وبصفة خاصة الكويت وقطر اللتان عبرتا عن تفاؤلهما الكبير من اتفاق التعاون السعودي الروسي ، حيث دون القائم بأعمال وزير النفط الكويتي أنس الصالح تدوينة على حسابه في تويتر يرى من خلالها بأن ذلك الحوار يؤكد أن منتجي النفط الرئيسيين يراقبون السوق للمساعدة في تحقيق الاستقرار ، بينما لم يختلف كثيرا وزير النفط الإماراتي سهيل المزروعي عن رأي الصالح حيث أكد عبر تويتر أن الإمارات باعتبارها عضوا نشطا ومسؤولا في أوبك ستؤيد دوما أي جهود مشتركة، من شأنها دعم استقرار السوق" ، فيما بادرت الشقيقة قطر عبر وكالة الأنباء القطرية التي نقلت ترحيب وزير الطاقة محمد السادة باتفاق التعاون السعودي الروسي الذي رأى أن اسواق النفط من خلاله تتجه إلى استعادة التوازن. وعبر السادة عن "تأييد دولة قطر للبيان السعودي الروسي المشترك وما احتواه من تنسيق ما بين دولتين مهمتين"

تأثير المملكة:

لا بد من الاشارة هنا الى تأثير المملكة على أسواق النفط دون غيرها من كبرى الدول المنتجة والمصدرة للنفط فقد استطاعت المملكة بثقلها الاقتصادي بعيدا عن السياسي قلب الموازين رأساً على عقب في أسواق النفط ، فالمتابع لشأن النفط يجد دائما أنه كلما تحدثت المملكة العربية السعودية في قضية أسعار النفط وانتاجه حتى انقلبت الأمور تماما في أسواق النفط من هبوط الى إرتفاع ومكاسب ، فإن عدنا بالذاكرة قليلاً في شهر أغسطس الماضي نجد أن تصريح وزير الطاقة خالد الفالح الذي أدلى به من قبل "بأن المملكة على استعداد لتحقيق الاستقرار في الأسواق العالمية " فورها بيوم واحد ارتفعت أسعار النفط بمعدل ٩,٧ ٪ في الدورات الثلاث السابقة بعد هبوط دائم ظلت تشهده اسواق النفط.

مواصلة المكاسب:

تأكيداً بأن للمملكة تأثير قوي في أسواق النفط وباستطاعتها التأثير عليها بشكل إيجابي وليس سلبي فإنه بالأمس واصلت اسعار النفط في الانتعاش الى يومها الثاني محققة مكاسب قوية بعد اتفاق السعودية وروسيا أكبر منتجين للخام في العالم على التعاون لإحلال الاستقرار في سوق النفط.

وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة تسليم نوفمبر تشرين الثاني ٢٢ سنتا إلى ٤٧,٨٥ دولار للبرميل بحلول الساعة ٠٦٤٣ بتوقيت جرينتش بعد أن أغلق مرتفعا ٨٠ سنتا يوم الاثنين ، بينما بلغ خام القياس العالمي أعلى مستوى في نحو أسبوع عند ٤٩,٤٠ دولار للبرميل بعد الاتفاق السعودي الروسي وأغلقت الأسواق الامريكية أبوابها أمس بمناسبة عيد العمال ومن ثم لم تكن هناك تسوية لعقود الخام الأمريكي تسليم أكتوبر تشرين الأول في بورصة نايمكس ، وزاد سعر الخام الأمريكي ٩٤ سنتا ليصل إلى ٤٥,٣٨ دولار للبرميل. ويوم الاثنين بلغ سعر الخام ٤٦,٥٣ دولار وهو أعلى مستوى له منذ ٣٠ أغسطس آب.